مجلة مدارات اجتماعية
ISSN : 2661-703X

السنة الثالثة – العدد 4 – شتاء2020
عنوان المقال: الهجرة الغير نظامية في تونس بين اضمحلال الهوية والدينية وغياب العدالة الاجتماعية[ص،ص 135– 158]

الهجرة الغير نظامية في تونس

بين اضمحلال الهوية الدينية وغياب العدالة الاجتماعية.

Irregular migration in Tunisia

Between the decay of religious identity and the absence of social justice

صبرين الجلاصي*[1]
SabrineJelassi

باحثة في علم الاجتماع بجامعة تونس و أستاذة متعاقدة مع كلية الآداب و العلوم الإنسانية بصفاقس

وباحثة متطوعة بمركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية (Ceress) تونس.

ملخص:

تعد الهجرة ظاهرة اجتماعية تشهدها جل المجتمعات النامية وترتبط أساسا بالظروف المعيشية للأفراد والجماعات، بما في ذلك الخصائص والآليات التي يجب أن يتفاعلوا ويعيشوا ضمنها، والهدف الرئيسي من هذه الظاهرة هو تغيير المعيش للأفضل سواء كان اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو حتى ديني. فالعالم يشهد اليوم موجات من الهجرات الغير النظامية، والتي تسمى "الغير شرعية"، وهي تعد قضية حساسة لخطورتها وارتباطها بسلسلة من الجرائم الكبرى كالتهريب والاتجار في البشر والأسلحة... وتونس ليست بمنئ عن هذه الظاهرة، اذ تشهد نوعان من الهجرة الغير النظامية فالهجرة الأولى وجهتها بلدان جنوب أوروبا، رغم ان هذا النوع من الهجرة ليس وليد الثورة بل هي ظاهرة متجذرة منذ التسعينات في المجتمع التونسي لكن ابان الثورة أصبحت لها خصوصية نوعية خاصة بتغير تركيبة المهاجرين ومستواهم الاجتماعية ...و يعود هذا الاستنزاف للانعدام التنمية وغياب

* البريد الإلكتروني:sabrinesociologue@gmail.com

العدالة الاجتماعية ، اما النوع الثاني فهي الهجرة الدينية أو بدافع الديني و المعروفة بالهجرة الجهادية و التي انخرط فيها العديد من الشباب التونسي، الذي يرزح بين وطأة البطالة و الاغتراب الديني الذي فرضته النظم الحاكمة ما قبل الثورة و هو ما افرز جيل هويته الدينية مشتتة و غير واضحة، مما سهل عملية دمغجته و استقطابه للحركات الجهادية في سوريا و ليبيا و حتى الحركات السلفية الموجودة داخل البلاد و هو ما يحيلنا الى ازمة هوية دينية في المجتمع التونسي.

الكلمات الدالة: الهجرة / العدالة الاجتماعية / الجهاد / الهوية/ التمثلات

Abstract:

Immigration is a social phenomenon that most developing societies witness and is mainly related to the living conditions of individuals and groups, including the characteristics and mechanisms within which they must interact and live. The main goal of this phenomenon is to change the living for the better, whether it is social, political, economic, or even religious. The world is witnessing today waves of irregular migrations, which are called "illegal", which is considered a sensitive issue because of its seriousness and its connection to a series of major crimes such as smuggling and trafficking in human beings and weapons ... Tunisia is not immune to this phenomenon, as it witnesses two types of irregular migration as the first migration It was directed by the countries of southern Europe, although this type of migration is not the result of the revolution, but rather is a phenomenon rooted since the nineties in Tunisian society, but during the revolution it has a specific specificity of changing the composition of migrants and their social level ... This attrition is

due to lack of development and the absence of social justice, either The second type is religious or religiously motivated migration, known as jihadi immigration, in which many Tunisian youth are involved, which straddles the unemployment and religious alienation imposed by the pre-revolution ruling regimes, and this is what has produced a generation of its religious identity dispersed and unclear, which facilitated The process of its incorporation and polarization of the jihadist movements in Syria and Libya, and even the Salafi movements that exist within the country, which leads us to a crisis of religious identity in Tunisian society.

Key words: immigration / social justice / jihad / identity / representations

مقدمة:

تعد الهجرة ظاهرة إنسانية واجتماعية، لم يخلو منها أي مجتمع عبر العصور، فهي مرتبطة أساسا بالواقع المعيشي للأفراد والجماعات بما فيها من خصوصيات وميكانيزمات وجب عليهم التفاعل ضمنها ومعها، حيث أن هدفهم الأساسي هو تحقيق التغير نحو الأفضل سواء كان هذا التغيير اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو حتى ديني، واستنادا للمواثيق والمعاهدات الدولية فالهجرة هي حق من حقوق الإنسان لكن بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جل البلدان العربية وخاصة منها بلدان جنوب المتوسط باتت ظاهرة الهجرة تتخذ أشكالا مختلفة كالهجرة الداخلية والهجرة الدولية واللجوء وخاصة الهجرة الغير شرعية، وبمسمى آخر الغير نظامية وهي تعد واحدة من أهم التهديدات الأمنية الجديدة التي يشهدها حوض المتوسط **"حتى أن بعض الدراسات صنفتها في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة المخدرات والأسلحة"**(سعيد.ع.2.2014)

وعلى هذا الأساس فهي ظاهرة باتت تهدد استقرار وامن المجتمعات، كما أنها أصبحت من

أهم القضايا والتحديات المطروحة أمام المجموعة الدولية وبات يطلق عليها ما يسمى "آفة الهجرة" نظرا لما تحمله هذه الظاهرة من مخاطر على مجتمعات القبول أو بمصطلح أشمل مجتمعات الجذب لكن السؤال المطروح هنا كيف تحولت الهجرة من حق انساني مشروع إلى ظاهرة غير مشروعة؟

للإجابة عن هذا التساؤل يجب فهم جدلية الهجرة والتنمية بكامل بعديهما والمفاهيم المتعلقة بهما كالأمن والاندماج والهوية والاغتراب...، والحقيقة أن تونس ليست بمنئ عن حيثيات هذه الظاهرة اذ تشهد نوعين من الهجرات الغير نظامية: الأولى هي الهجرة نحو بلدان الجنوب أوروبا بطريقة غير قانونية عير بما يسمى إعلاميا "بقوارب الموت"، وهذا النوع ليس وليد الثورة بل هي ظاهرة كانت متفشية قبلها، لكن تطور تركيبة المهاجرين بعد الثورة هو ما منحها خصوصية نوعية.

أما النوع الثاني فهي الهجرة الدينية أو بدافع ديني وكصورة دلالية يمكننا القول هو تسفير الشباب التونسي نحو الأراضي السورية والليبية واستعماله كوسيلة تعبئة عسكرية وبشرية تحت ما يسمى "بالجهاد". وهنا يمكننا أن ننوه بأن هذه الظاهرة ليست من إفرازات الثورة بل هي متواجدة قبلها لكن بنسبة بشرية أقل مقارنة بما شهدته العشرية الأخيرة، والمقصود هنا مشاركة الشباب التونسي في عدة حروب ذات طابع ديني كحرب البوسنة والهرسك، وطالبان ضد السوفيات، إلى جانب حرب العراق وأخيرا الحرب السورية. والمتأمل هنا يخالجه الاستفسار حول ماهية الأسباب التي تدفع بالشباب التونسي للمشاركة في مثل هذه الحروب رغم أنها مجاليا وجغرافيا بعيدة عن وطنهم؟

ربما تكون المسألة هي مسألة هوية وتمثلات دينية مضطربة لهؤلاء الشباب خاصة بعد تغييب النظام الحاكم لمؤسسة الزيتونة الدينية لما يقارب الستين سنة مما مهد لولوج ثقافات دينية بديلة لما ألفه المجتمع التونسي منذ عقود، ونحن ضمن دراستنا هذه سنحاول تحليل أهم جوانب الهجرة الغير نظامية في تونس ببعديها الديني والاجتماعي، فمن الأكيد ان تنامي هذه الظاهرة ببعديها السالف ذكرهما له ما يبرره، ولهذا فمن الأهمية البحث والتساؤل عن أسباب هذه الهجرات والعوامل المساهمة في تزايدها خاصة إبان الثورة.

فما المقصود بالهجرة الغير شرعية؟ وهل فشل استراتيجيات الدولة بكل مقاييسها خاصة بعد أحداث 14 جانفي سبب من أسباب ظاهرتي التطرف والهجرة؟ أم هي نوع من الحراك الاحتجاجي على واقع اجتماعي وديني معاش؟ أو يمكن القول إن المسألة متعلقة باضطراب الهوية الوطنية والدينية لدى الشباب التونسي؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال اعادة تحليل البيانات والإحصائيات والقراءات التي لها علاقة بموضوع الظاهرة المدروسة، خاصة أهم العوامل المساهمة في تنامي وتزايد الهجرة الغير شرعية.

I. تحديد المفاهيم

1) مفهوم الهجرة

" الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية مكانية على شكل تنقل سكان من مكان إلى آخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي وهي جزء من الحركة العامة للسكان"، ورغم هذا فالتعاريف تتباين بتباين التخصصات، فتعريفها من المنظور السوسيولوجي ليس هو نفسه من المنظور القانوني أو الديمغرافي.

أ- الهجرة من المنظور الديمغرافي

تعرف الهجرة على أنها: **"الانتقال، فرديا كان أو جماعيات من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل، اجتماعيا، اقتصاديا، دينيا أو سياسيا"**(محمد.م.ا.2014).

وفي هذا التعريف نرى أنه أعطى الأولية للعاملين الاجتماعي والاقتصادي باعتبارهما من أهم العوامل المحفزة على الهجرة، كما أن مفهوم الانتقال من مكان إلى آخر يحمل عدة تداعيات تشمل مجالات مختلفة وخاصة منها الجانب الاجتماعي بما يحمله من ثقافة وهوية وبالتالي تأثيرها في تحول العلاقات والتفاعلات الاجتماعية إلى جانب التحول في نسب السكان.

ب-الهجرة من المنظور السوسيولوجي

تعد الهجرة من أهم المباحث في العلوم الإنسانية ويضم بين ثناياه التصورات الذاتية للأفراد إلى جانب القيم والتمثلات التي يتبنوها داخل مجتمعاتهم الأصل.

فعلم الاجتماع يهتم بدراسة الهجرة كفعل باعتبارها واحدة من جملة العمليات الاجتماعية على غرار التنافس، الثروة الانحراف.... الخ، فهو يعرفها على أساس أنها حالة اجتماعية مرتبطة بسلوكيات الأفراد وخصوصيتهم المعيشية والنفسية إلى جانب دراسة العوامل المحفزة للهجرة.

ج-الهجرة من المنظور القانوني

يعرف القانون الدولي الهجرة بأنها **"حالة انتقال الأفراد من دولة لأخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها فهي تتضمن هجرة من الدولة الأصلية واتخاذ الموطن الجديد مقرا وسكنا مستديما"**(طارق.ع.2009.19).

وفي تعريف أخر هي **"الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال مهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة"**(عثمان.اومحمد.نوياسين.ع.2008.17).

فالهجرة هنا هي إجراء قانوني بين دولتين تضبط فيه الكيفية القانونية للخروج من دولة والولوج إلى دولة أخرى حسب معايير خاصة تضبطها كل البلدان، وعلى هذا الأساس فالهجرة تشمل مفهومين **"أحدهما عام يعني الحركة أو الفعل الأني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصلية، والأخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون فترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم"**(عياد.م.2008)،**ا**لمشمولين بهذه الهجرة فهم إما طلبة أو عملة أجانب أو أصحاب الشهائد عليا وحتى اللاجئين لاعتبارات سياسية أو دينية تشكل خطر على حياتهم وأمنهم في بلدانهم الأصلية.

2) مفهوم الهجرة غير شرعية

حين نتكلم عن الهجرة غير الشرعية فإننا نتكلم عن شموليتها التوصيفية فهي الهجرة السرية الغير نظامية والغير قانونية والتي مثلت ظاهرة عالمية في الدول المتقدمة خاصة منها الدول الاتحاد الأوروبي في علاقتها بدول شمال إفريقيا فالهجرة غير الشرعية: **"تعني أولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممر للوصول إلى دولة أخرى، كما**

تعتبر الهجرة السرية ضمن التحديدات العابرة للحدود: (Cros-Border threats)والتي يتداخل فيها أمن الفرد والدولة والمجتمع"(سهام.ح.346.345.2009).

أما المفوضية الأوروبية فترى **"ان الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة تتعلق بدخول أشخاص من جنسيات خارج الاتحاد الأوروبي يدخلون اقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار"**(عبد الوهاب.ك.67.1994)..

وبالتالي هي **"التنقل العابر للحدود الدولي – والاقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة"**(**13.2008.IOM**) وتصطلح الدول المغاربية على تسمية الهجرة الغير شرعية بـ "الحرقة" بمعنى **"حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال"**(ناجي.ع.119.2008). وفي تعريف آخر يقول الأستاذ سفيان بوحديبة "بأن المصطلح الشائع بـ haraga وهي فعل العبور غير المشروع أو السري للمتوسط بهدف الاستقرار في جنوب أوروبا" ويعتبرها هجرة سرية مباشرة، فالأستاذ سفيان يعتمد نوعين من الهجرة السرية الأولى هي (الهجرة السرية المباشرة) والثانية هي (الهجرة السرية العابرة) ويقصد بهذه الأخيرة **"الأمواج من المهاجرين السريين القادمين من افريقيا والصحراء الذين يعبرون دول المغرب العربي، بهدف الهجرة السرية نحو أوروبا"**(2011.Sofian.B) .

وفي تعريف آخر الحرقة هي **"فعل رمزي يقوم على تولي المهاجر غير النظامي احراق وثائق هويته الادارية، حركة تهدف إلى التخلص من العوائق الإدارية التي تحول دون قدرته على الهجرة والانخراط في المغامرة ليست مضمونة النتائج بدأ بركوب البحر وما يمكن أن يحدث من مفاجئات أثناء الرحلة قد تؤدي إلى الغرق، ومواجهة لمسير جديد بهوية جديدة متحررة من الهوية الإدارية واستعدادا لمواجهة كل الاحتمالات الممكنة"**(عبد الستار.س.10.2016).

ورغم هذا فان تقدير حجم الظاهرة يتسم بالصعوبة وربما يعود ذلك إلى **"الوضعية " الغامضة " للمهاجر السري هي ما يشرح كيف أن التقديرات التي تقدمها هذه الجهة او**

تلك تظل متضاربة، فمنظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة السرية ما بين 10 و15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص. وحسب منظمة الهجرة الدولية فان حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى نحو 1.5 مليون فرد."(محمد.م.ا.2014).

ولفهم ظاهرة الهجرة السرية في حوض المتوسط، يجب فهم عوامل الجذب، و"عوامل الطرد"، والمقصود "بعوامل الطرد" هي تلك التي ترتكز في البلدان الدافعة والمرسلة للمهاجرين (وخاصة دول شمال افريقيا) وهي تشمل أساسا البطالة، الفقر، النمو السكاني وضعف المشاركة السياسية للشباب ... إلخ من العوامل.

وبطبيعة الحال، فان عوامل الجذب تتوفر في بلدان المستقطبة للهجرة (كدول الاتحاد الأوروبي) وهي تشمل: زيادة الطلب على العمل خاصة وأنها تعاني صغر قوة اليد العاملة نظرا للتهرم السكاني وهو ما يؤدي لانكماش قدرة العمل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل، ومن **"عوامل الجذب للهجرة الى البعض البلدان ارتفاع الأجور، وارتفاع مستويات المعيشة، والحصول على هامش حرية وخدمات صحية واجتماعية لا تتوفر في بلد المصدر مما يجعل الكثير من طالبي العمل يلجؤون للهجرة إلى تلك البلدان حتى لو كان ذلك عن طريق الهجرة غير المشروعة"**(يونس.س.7.2012)

ناهية عن تطور الوسائل التكنولوجية الحديثة بما فيها من **"تطور الاتصالات والمواصلات التي يستطيع من خلالها المقيمون في الدول الفقيرة معرفة مستويات المعيشة في الدول المتقدمة"**(بيار.ف.3.2011)، فتصور لهم اوروبا كنموذج وجب التضحية للوصول إليه حتى وان كان بطريقة سرية وغير قانونية، والحقيقة أن الشباب التونسي من بين هؤلاء الحالمين بـ"أوروبا الفاضلة" حتى أنه بات هاجس حتى للعائلات في حد ذاتها، هذا دون اعتبار أيضا الهجرات الدينية خاصة ما بعد الثورة والتي سنحاول تحليلها ضمن سياق بحثنا، لكن ما هي الأسباب المغذية لهذه الظاهرة؟

II. العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية في تونس

قبل أن نتطرق للعوامل الدافعة للهجرة يجب التنويه بأن الهجرة الغير نظامية ليست وليدة الثورة بل هي سابقة لها، لكن بعد الثورة وبسبب مرحلة الانتقال السياسي التي شهدتها البلاد انفلتت من الرقابة الأمنية وخاصة منها ظاهرة السفر إلى بؤر التوتر (سوريا وليبيا) والتي وصل الأمر فيها إلى تورط بعض المنتمين إلى المؤسسة الأمنية في تزوير وثائق رسمية وفتح الحدود للعابرين إلى معسكرات التدريب الجهادي بليبيا، وهذا ما سنوضحه في هذا البحث خاصة وأن كلا النوعين من الهجرة يشتركان في أغلب العوامل.

ومن المفارقات الزمنية الغربية أن البلاد التونسية كانت مصدر جذب للمهاجرين الغير شرعيين القادمين من إيطاليا عبر سيسيليا، منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى سنة 1954 وعلى سبيل الذكر ورد في جريدة "La dépêche Tunisienne" **"بتاريخ 1947/08/04: أن الوطن القبلي هو الملاذ الأمن للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من مرسيليا" ولم يقتصر الخبر على ذلك فقط بل أشار بأن عدد المهاجرين مرتفعا وأنه تم إيقاف حوالي 30 من بعض هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إيطاليا"**(تقرير.3.2017).

أما بعد الاستقلال فقد كانت حدود الدول الأوروبية مفتوحة أمام العمال الوافدين من بلدان شمال افريقيا خاصة من تونس والجزائر والمغرب وذلك لحاجتهم إلى اليد العاملة في المزارع والمناجم **"لكن منذ بداية التسعينات، اتخذت ظاهرة الهجرة السرية شكلا جديدا في بلدان المغرب العربي، يتمثل في الابحار خلسة، وهو ما يعرف في هذه البلدان بـ'الحرقة". وكان ذلك رد فعل مزدوجا على السياسات المتشددة التي اتبعتها دول الشمال تجاه المهاجرين. ومن ثم دول المغرب العربي. ويرتبط العامل الثاني باتساع رقعة التهميش الاجتماعي والاقتصادي في دول جنوب المتوسط التي مست شرائح الشباب بشكل خاص"**(مهدي.م.10.2010)

وتونس هي من بين الدول التي باتت فيها ظاهرة الهجرة السرية ثقافة اجتماعية وهاجس للكثير من الشباب نظرا لما يحملونه من تمثلات حول أوروبا بكونها "فردوس الأحلام" ويعود ذلك لعدة عوامل.

1) العوامل الاقتصادية:

أجمع العديد من الباحثين أن السبب الرئيسي للهجرة السرية **"يكمن في غياب التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي، والذي يساهم في توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة أو التي تسمى سائرة في طريق النمو. وبالتالي تصبح المناطق الغنية من العالم أقطابا هامة لجلب الأعداد الهائلة من المهاجرين السريين الراغبين في الاستفادة من الرفاهية والتطور"**(محمد.م.2009).

ويتجلى هذا التباين في المستوى الاقتصادي بصورة أوضح بين الدول الطاردة والدول الجاذبة. وهنا يمكن اعتبار هذا التباين هو نتيجة فعلية لتذبذب وتيرة التنمية في بلدان جنوب المتوسط بما فيها تونس والتي مرت منذ الاستقلال إلى اليوم بعدة تجارب تنموية. كانت في مجملها تجارب فاشلة تزايد على إثرها نسبة العاطلين عن العمل خاصة في المناطق الداخلية باعتبار ان جل الاستثمارات كانت من نصيب الساحل وهذا مما يؤكده "سليم اللغماني بقوله" **إن وجهها الاقتصادي (أي الأزمة) ظهر من خلال حدود النمط التنموي المتبع ونسبة النمو المنخفض في آخر العشرية، الانخرام في توازن نمو الجهات بين مدن الساحل وأرياف العمق التي تعرضت في توازن نمو الجهات بين مدن الساحل وأرياف العمق التي تعرضت إلى عملية افقار في المرحلتين (60-70-80) مما ضاعف حركة النزوح نحو المدن حيث ينحسر العاطلون وتتضاعف نسبة الهجرة إلى الخارج وبالخصوص إلى ليبيا"**(سليم.ا.12.1981).

ورغم تغيير النظام السياسي للبلاد التونسية وانتقاله من المرحلة البورقيبية إلى المرحلة النوفمبرية إلا أن مستوى التنمية بقي محدود، رغم المخططات التنموية العشرية التي كانت تعتمدها الدولة في انشاء المشاريع والتي كانت غالبا ما تنجز في المناطق الساحلية او العاصمة. هذا مع اعتبار العامل الديمغرافي خاصة فائض الطاقة الشبابية بمعنى أن العلاقة بين النمو الديمغرافي والهجرة تتضح أكثر من خلال سوق العمل، فمع ارتفاع نسبة الفئة القادرة على العمل، هناك نقص كبير في توفير مواطن الشغل، وبالتالي فإن البطالة تكون مستفحلة أكثر في صفوف الشباب وخاصة منهم المتحصلين على الشهائد العليا. وهذا ما يعني أن البطالة هي محفز أساسي للهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية. وكمثال حسب تقرير الأمم المتحدة حول التنمية فقد بلغت **"نسبة معدل البطالة بتونس 15.6% لسنة**

(2002)، وبلغت معدل البطالة في الريف 15.1%، أما نسبة من يعيشون تحت خط الفقر فقد بلغت 7.6%، أما مؤشر التنمية البشرية فقد بلغ 0.751 ليحتل الترتيب 89" (report.2005)

كل هذه العوامل غذت الحراك الاحتجاجي الذي اجتاح البلاد في 17 ديسمبر 2010 والذي كانت بدايته من المناطق الداخلية وتحديدا من منطقة سيدي بوزيد تاليها القصرين وقفصة ثم باقي مناطق الجمهورية. وكانت الاحتجاجات مصحوبة بشعارات مثل شعار **"شغل، حرية كرامة وطنية"**، وشعار **"التشغيل استحقاق يا عصابة السراق".** فقد كانت الثورة حلم للشباب في تغيير واقعهم الاقتصادي والاجتماعي خاصة مع تعاقب حكومات الانتقال الديمقراطي وتعاقب استراتيجياتها التشغيلية والتي خيبت آمال التونسيين المطالبين بتحقيق العدالة الاجتماعية، وأهم مطلب هو توفير فرص التشغيل، إلا أن الأزمة تجذرت أكثر خاصة بارتفاع نسبة البطالة والتي بلغت **" 18% نهاية 2015 "**(تقرير راج تونس.8.2016) **مقابل 13% سنة ما قبل الثورة"**. كما ارتفعت نسبة البطالة في صفوف أصحاب الشهائد العليا من 267.7 ألف فرد في أواخر 2016 اي بنسبة (31.9%) مقابل 236.8 ألف فرد في بداية نفس العام بنسبة (30%).

إلى جانب **"تقهقر الطبقة الوسطى حيث تراجعت القدرة الشرائية بنسبة 40% في سنة 2015 الأمر الذي أدى إلى تزايد مطلبية الطبقات الشغيلة"**[2]، و**"تشير المعطيات إلى أن تونس تحتل المرتبة الثالثة على مستوى دول شمال افريقيا في مؤشر ارتفاع تكلفة المعيشية لسنة 2017"**(مصدر سابق.8).

كل هذه التباينات عمقت أزمة الفرد التونسي، فالثورة بعد أن كانت أملا أصبحت كابوسا يحيق بالمجتمع خاصة في ظل عدم قدرة الحكومات المتعاقبة وبرامج الأحزاب عن تحقيق المطلبية الشعبية، لكن هذا لا يعني أن الأسباب الاقتصادية هي الدافع الوحيد للهجرة الغير الشرعية فإن **"عوامل أخرى وهي أساسا اجتماعية ونفسية تعد دافعا رئيسيا أيضا"**(الشروق.2017).

2) العوامل الاجتماعية

على غرار ارتفاع نسبة البطالة وغلاء المعيشة، نجد أن الواقع الاجتماعي المتردي ينعكس سلبا على الجانب المعنوي للتونسي والمثال على هذا نجد **"أن مؤشرات الوضع العام خلال الثلاثية الثالثة من سنة 2017 تشير إلى تطور منسوب الاحتجاجات الاجتماعية في كل المناطق حيث تطورت من 4960 سنة 2015 إلى 9532 سنة 2016 لتبلغ إلى حدود سبتمبر 2017 اكثر من 8000 احتجاج."**

ومن أهم الاستتباعات الاجتماعية لهذه الظروف نجد ارتفاع حالات الانتحار خاصة في صفوف الأطفال والشباب حيث سجل شهر ماي لسنة 2015 52 حالة انتحار مقابل 49 في شهر أفريل وذلك تبعا لبيانات وزارة الداخلية.

وفي نفس السياق سجلت ظاهرة الانقطاع المدرسي تضخما غير مسبوق، اذ تشير بعض البحوث إلى أن نسبة الانقطاع عن التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية ارتفاع من 1.2% إلى 10% سنة 2016 وذلك حسب منظمة راج تونس، كما تزايدت نسبة الفقر في تونس حيث أشارت وزارة الشؤون الاجتماعية في تقريرها الأخير إلى أن النسبة تجاوزت في 2014 24%، وفي نفس هذا التمشي أفاد تقرير البنك الدولي لسنة 2014 ان 31% من التونسيين يعيشون تحت خط الفقر.

إلى جانب هذه العوامل نجد العامل الرمزي وعادة ما يمثله المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، **"حيث يتفانى في ابراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار... إلخ، وكلها مظاهر تغذيها وسائل الاعلام المرئية"**(بيار.ف.4.2011) ، وعادة ما يراه الشباب أنه صورة للنجاح الاجتماعي الذي يطمحون إليه، فبالنسبة لهم فان موطنهم عاجز عن توفير ابسط متطلباتهم و يهدد امنهم الإنساني و بالتالي غياب حس الوطني ، و هو ما يفسر ضعف المشاركة السياسية لهؤلاء، ولهذا ارتفعت نسبة المهاجرين الغير شرعيين إبان الثورة إلى أكثر من 20 ألف تونسي حسب تقرير المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، وحسب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فان نسبة التونسيين الذين وصلوا إلى الشواطئ الإيطالية في سنة 2018 بلغ 60.000.

فظاهرة الهجرة الغير نظامية بعد الثورة اتسمت بتغيير المعايير العامة للمهاجرين سواء من ناحية السن، الجنس، والمستوى التعليمي. ففي دراسة ميدانية حول المجتازين الذين تم ايقافهم **"فان 3% تتجاوز أعمارهم 41 سنة، 14% بين 15 و 20 سنة وفي هذه الشريحة تم ضبط عدد من الأطفال من بين المجتازين، تم تسجيل 16% بين 31 و 40 سنة في حين نسبة 67% من المجتازين تتراوح أعمارهم بين 21 و 30 سنة لتبقى الفئة الشابة من أكثر الفئات العمرية المشاركة في عمليات الهجرة السرية"**(تقرير معهد الدراسات.ا.2017**).**

ناهيك عن وجود مهاجرات غير شرعيات. فالهجرة السرية لم تعد حكرا على الشبان بل **"تمثل الإناث 4% من نسب المجتازين"**(مصدر سابق.20)وغالبا ما تكون هجرتهن إما فردية أو صحبة عائلاتهن ،فضلا على أن الهجرة الغير نظامية لم تعد مقتصرة على الشبان ذوي التعلم المحدود بل توسعت لتشمل حتّى الشبان أصحاب الشهائد العليا، الذين تأكلتهم البطالة وانسدت أمامهم الأفاق فكانت الهجرة وإن كانت سريّة هي الحل الوحيد لتحقيق ما صبو إليه خاصة بعد التخرج، اذ أن الانتدابات بعد الثورة أصبحت حسب عدّة تقارير إعلامية، تستند إلى سياسة المحاباة و الهامشية، بدليل أن المناظرات الوطنية كانت أغلبها شكلية للإدماج "أصحاب المحسوبية" أو "أبناء من كانت لهم علاقات نافذة". وهذا ما عمق حالات اليأس في صفوف عدّة جامعيين وجعلهم يعيشون اغتراب نفسي واجتماعي، حتى أنه في بعض المقابلات الاعلامية أو الندوات العلمية الخاصة بالهجرة نجد عرض لجملة من العبارات التي تجسد انسلاخهم عن "وطنهم" ومنها **"أخي أنا عايش"** بمعنى **"هل أنا حيّ"**، أو **"في البحر مش في قبر"** أي **"أفضل الموت في البحرعلى أن أدفن في القبر"**، **"تونس هذي بلاد يتعاش فيها"** ... وغيرها من التعبيرات اللفظية التي تعكس حتى ضعف الانتماء الوطني لدرجة أن الكثير من الشباب قالوا أنهم مستعدين للتخلي عن جنسيتهم مقابل بعض الدولارات ،وهذه النتائج متوقعة في ظل فشل اهداف الثورة. هذا بالنسبة للمهاجرين نحو أوروبا، أما بالنسبة للهجرة الغير نظامية ذات الطابع الديني والتي تنامت أكثر ما بعد الثورة فلها عواملها أيضا.

3) العوامل الدينية المساهمة في الهجرة الغبر نظامية إلى بؤر التوتر

لقد انتهج النظام السياسي البورقيبي إبان الاستقلال مشروع تحديث الدولة، من خلال مجموعة من النخبة السياسية "المتفرنسية" جوهرا وقالبا **"بحكم تعليمها المزدوج في الصادقية، وإلحاق بعضها بالجامعة الفرنسية ومعرفتها الوثيقة بالمناخ الفكري والسياسي الفرنسي، فلم يكن من الغريب أن تتشبع بفلسفة الأنوار ومبادئ الثورة اللائكية للجمهورية الثالثة ونزعتها المكافحة ضد الدين ورجاله"**(عبد اللطيف.ه.30.2015)

فتم سن مجموعة من القوانين منها مجلة الأحوال الشخصية التي رآها علماء الدين في العالم الاسلامي أنذاك خروجا عن التعاليم الإسلامية، فيما ثمنها جمهور المثقفين باعتبارها تجسيم فعلى للمسار التحديثي وانسلاخ عما هو تقليدي رجعي على حد تصورهم. ومن الممارسات الأخرى والتي هي أساس فصلنا هذا هو إقصاء التعليم الديني الزيتوني وبالتالي الجامعة الزيتونية والتي كانت على مدار قرون وجهة الطلاب من كل أقطار العالم، فهذه المؤسسة كانت رمزا للإسلام المعتدل الذي ترسخ في أذهان التونسيين، لكن النظام السياسي كانت له وجهة نظر أخرى فقد اعتبارها**"مؤسسة تقليدية لا تعطي إلاّ تعليمًا تقليديا يتركز أساسا على الدين"**(لطفي.ح.161.2013)**.**

ولهذا **"تم إقرار حل الأحباس وتحويل الجامعة الدينية الزيتونية إلى كلية واحدة متخصصة في تدريس الشريعة وأصول الدين على طراز حديث أخضع مناهجها وبرامجها وبيداغوجيتها لسلطة الدولة التحديثية. وفضلا عن الأهداف التربوية التنشيئية، كان ذلك الإجراء عبارة عن هدم لأسس وجود نخبة تقليدية مثقفة ذات تنشئة زيتونية (دينية) تفصلها هوة عميقة عن التكوين الثقافي والتعليمي الحديث"**(فاتن.م.10.2019).

فقد كان هدف النظام البورقيبي تكوين دولة متماثلة تماما مع البلدان الأوروبية وخاصة منها فرنسا باعتبارها رمزا للتقدم والحداثة ولذلك كان أولوياته القطع مع كل ما هو تقليدي وبناء مجتمع بديل عن المجتمع الذي كانت تسوده الدغمائية الدينية و**"من هذا الباب تم العمل على إخضاع السلطة الدينية برمتها لسلطة الفاعل السياسي، من خلال جعله الراعي الرسمي للشؤون الدينية، ومشرفا على "النسق التديني الرسمي" للمجموعة الوطنية بوصفها جماعة اجتماعية"**(مصدر سابق.10)

وفي خضم هذه التغيرات الجذرية في صلب عقيدة المجتمع إلى جانب تدهور الجانب الاجتماعي والاقتصادي للبلاد بدأت حركات المعارضة تتعالى أصواتها، ومنها المعارضة الدينية كمدافعة عن "الهوية الاسلامية" ضد "الخط التحديثي" الذي تنتهجه الدولة وهو ما مهدى لظهور حركة الاتجاه الاسلامي الجامعة بين عدّة تيارات فكرية وعقائدية منها ما هو اخواني ومنها الصوفي ومنها أيضا السلفي. فما كان من النظام الحاكم أنذاك الا قمع كوادرها من خلال شن جملة الاعتقالات والمحاكمات أساسها التآمر على أمن الدولة. و رغم تغيير النظام الحاكم الا انه انتهج نفس سياسة سلفه، وهو ما جعل الساحة الدينية في تونس مفرغة تماما من جوهرها العقائدي، فأصبحت العقيدة الإسلامية ضعيفة المرجعية و هو ما حذى ببعض الشباب الذين تنامت فيهم رغبة الاطلاع على أكثر تفاصيل فقهية أو عقائدية للالتجاء إلى مصادر أخرى كالسفر إلى مصر للدراسة في الأزهر، أو إلى بلدان الخليج أو أفغانستان والهند كما ساهم انتشار القنوات الدينية على الفضائيات العربية في تأثر الشباب بالفكر السلفي الوهابي القائم في تنظيره الديني على الجهاد كأساس للعقيدة الاسلامية.

فبدأت هذه القنوات التحريض على العودة إلى "نظام الخلافة الاسلامية" ومحاربة كل مظاهر التطور باعتبار أن مصدرها هو الغرب "الكافر" الذي يسعى لتدمير الهوية الدينية "للأمة الاسلامية" وكانت حرب العراق وقبلها حرب الشيشان والبوسنة والهرسك وسيلة للإثبات هذه المؤامرة، والشباب التونسي كغيره من الشباب العربي والذي يعاني حالة اغتراب اجتماعي ونفسي وديني، انساق في هذا التيار الدعوي والتحق للجهاد في المناطق المذكورة.

- الهجرات الغير نظامية إلى بؤر التوتر إبان الثورة:

كانت الثورة التونسية في 2011 مصدرا لتغيير النمطية السياسية التي كانت سائدة فلم يعد وجود لثقافة الحزب الواحد، بل طغت التعددية الحزبية على المشهد السياسي، ومن بين هذه الأحزاب نجد حزب حركة النهضة الذي لاقى قبولا اجتماعيا واسعا باعتباره نموذج موازي لحكم بن علي، كما أن السياسة التي روج لها هذا الحزب هي سياسة معتدلة ومنفتحة عكس توجهاتها في ثمانينات القرن الماضي.

وكانت هذه أولى الخطوات لبروز تيارات ذات توجه ديني "متأسلفة" الظاهر و"راديكالية الباطن" ومنها حزب التحرير الذي لا يعترف بعلمانية الدولة، بل يؤكد على الحتمية

التاريخية "للخلافة" كنظام حكم وقد سحبت منه رخصة العمل السياسي لتجاوزاته الدعوية إلى جانب بروز حركة أنصار الشريعة بقيادة "أو عياض" والتي صنفت كحركة إرهابية من قبيل الحكومة التونسية والأمريكية، وذلك لتورطها في الاغتيالات السياسية التي شهدتها تونس بعد الثورة. ناهيك أيضا عن حركات أخرى ك "السلفين" و"عقبة ابن نافع" و"جند الخلافة" وكلها راديكالية أصولية، وقد تغلغلت هذه الحركات في الأوساط الشبابية ولاقت قبولهم مستغلة التناقضات الاجتماعية التي يعيشونها ومنها ما أسلفنا ذكرها والتي شكلت لهم صدمة وخيبة أمل، وبالتالي النقمة على واقعهم وعلى وطنهم ،ومن هنا بدأت هذه الحركات في سياسة الدمغجة من خلال إلقاء محاضرات والندوات الفكرية والحلقات الدعوية في المساجد التي سيطروا عليها و التي قاربت على 6000 مسجد و فيها يتم تذكير الشباب "بأمجاد السلف" التي حادوا عنها مما جعلهم يعيشون في هوس الماضي وبالتالي باتت أرواحهم تتغذى بحلم التغيير الذي لن يتم إلاّ "بالسلاح" أو "الجهاد العنيف" كمرحلة إعادة بناء الذات و الهوية و التكفير عن الذنب، متصادمين مع كل مظاهر التدين الرسمي ومؤسساته في المقابل عجز الدولة عن احتواء هذا الفضاء الديني المتمرد في المرحلة أولى.

ووفقا للتقرير الذي أعدّه فريق العمل التّابع للجنة الأمن الداخلي لمجلس النّواب الأمريكي أكد **"أن تونس تحتل صدارة ترتيب البلدان بأكبر عدد من الشباب الذين غادروا بلادهم للالتحاق ببؤر التوتر حسب الأرقام التي قدمتها وزارة الداخلية التونسية لسنة 2016 فقد ذهب أكثر من 3000 شاب للقتال في سوريا وقتل من بينهم 800 بينما رجع 600 إلى تونس"**(جمعية مبدعون.10.2018).

"وبناء على أرقام عدد الجهاديين والمتعاطفين معهم من أنصار الشريعة نجد حوالي 10 ألاف تونسي متأثرين بالأطروحات الجهادية ومستعدين للجهاد خارج البلاد "(علية.ع.97.2014).

والملفت للانتباه أن أغلب الشباب الذين جندوا أو التحقوا بكتائب الإرهابية هم من أصحاب الشهائد العليا أولهم مستوى جامعي، وذلك حسب دراسة قدمها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول الارهاب من خلال الملفات القضائية وجدوا في 1000 عينة أن 40% هم من حاملين لشهادة علمية أو لديهم مستوى جامعي في حين أن 33% لديهم

مستوى تعليمي ثانوي و13% متحصلين على شهادة في التكوين المهني و4% حاملين لشهادة الباكالوريا و10% تعليم ابتدائي كما مثل العنصر النسائي 3.5بالمائة.

كانت هذه أهم العوامل التي ساهمت إلى حد ما في سهولة تجنيد الشباب التونسي فأزمة الهوية والانتماء بما فيها **"الغضب من أجل الحق، والتحدي، والشعور بالاضطهاد ورفض الانصياع"**(2015.Maher.S)عززت سهولة الاستقطاب، ناهيك عن غياب التواصل بين أفراد الأسرة و الذي له الاثر أيضا في تحول الشباب إلى الراديكالية، فتونس كباقي الدول العربية تشهد تفككا أسريا واضحا، فغياب الإحاطة العائلية والتأطير النفسي للمراهق أو الشاب، يجعله يعيش حالة من العزلة الاجتماعية والنفسية وبالتالي يسهل استقطابه.

III. الأثار السلبية لهذه الهجرات على مستوى الوطني والدولي.

1) على المستوى الوطني

من الأثار السلبية للهجرات الغير نظامية على البلاد التونسية وغيرها من البلدان الطاردة هي ظاهرة تهريب المهاجرين أو بما يصطلح عليه بعصابات الهجرة غير الشرعية الذين يهربون الأشخاص مقابل مبالغ مالية، فمثلا في تونس يتراوح هذا المبلغ ما بين 1000و1500 دولار تقريبا وتتم عملية النقل عادة في قوارب الصيد البحري أو زوارق مطاطية أو صلبة. وتتسم هذه العملية بالخطورة ذلك أن العديد من الشبان قد لاقوا حتفهم في البحر ويعود ذلك إلى اهتراء الوسائل المعتمدة في "الحرقة" أو لكثرة الحمولة. فاليوم بتنا نتحدث عن "مقبرة المتوسط" خاصة وأنه لا تمر سنة واحدة إلاّ ويموت المئات من الشباب التونسي في عرض المتوسط مثال في جوان 2018 توفي 112 شاب وشابة كلهم من المناطق الداخلية وخاصة منطقة "سيدي بوزيد"، ناهيك عن عدد المفقودين منذ 2011 إلى اليوم. مما دفع منظمات المجتمع المدني للتنديد بتغاضي الحكومة التونسية في التعامل مع ملفات المفقودين سواء الذين اتجهوا إلى أوروبا أو سوريا أو ليبيا، ولهذا تم الإعلان عن تأسيس **"جمعية أمهات المفقودين"** بدعم من الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان في 2016، والتي سعت للتواصل مع الحكومة الإيطالية للبحث عن المفقودين إما في السجون أو في رفات المهاجرين من خلال اعتماد تحليل ADN.

أما بالنسبة للتحديات المرتبطة بالإرهاب والتجنيد فنجد أنه منذ سنة 2011 تنامت شبكات التسفير إلى بؤر التوتر وذلك من خلال الدعوات في المساجد او التجنيد عبر الشبكات التفاعلية ، و المثير هنا هو ان سفير الولايات المتحدة الامريكية السابق في تونس "جاكوب والس" اتهم حكومة "الترويكا " بالتواطئي مع الإرهاب ، و ذلك من خلال تسهيل سفر هؤلاء للالتحاق بالتنظيمات الإرهابية وقد جاء هذا التصريح ضمن دراسة قام بها هذا الأخير ونشرها معهد واشطن لسياسة الشرق الأدنى، و ربما يعود تصريحه هذا بسبب العفو التشريعي العام الذي طال عدد ممن حكموا في قضايا إرهابية في تونس و خارجها ،ناهيك عن السماح لبعض الحركات التي ذكرناها بممارسة نشاطاتها علنا دون رقابة او ردع و الأهم من هذا السماح بإنجاز اول مؤتمر للسلفيين، و كان من بين الحضور عدة "مشايخ " الداعيين للجهاد و قد تم استقبالهم بالترحاب من قبيل عدد من الوجوه السياسية التابعة لحركة النهضة. وفي نفس هذا السياق تشهد هذه القضية الكثير من الغموض خاصة في ظل تراشق الاتهامات بين الأحزاب حول المسؤولين عن هذه الشبكات في إطار الصراع السياسي والايديولوجي بينهم. ناهيك عن تنامي شبكات التهريب ليس فقط السلع بل وحتى الأسلحة والمقاتلين خاصة بين الحدود التونسية والليبية، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يصنف تونس ضمن القائمة السوداء المتهاونة مع قضايا الإرهاب وغسيل الاموال.

لكن تبقى هناك اشكاليتين هامتين: الإشكالية الأولى هي الأمهات والأطفال التونسيين العالقين في مناطق النزاع المسلح فحسب تصريح ل "جمعية إنقاذ التونسيين العالقين بالخارج" بموقع باب نات الإلكتروني، أنهم تلقوا إشعار لـ 105 حالة وهي تخص 83 طفلا تونسيا و22 أم تونسية ونسبتهم تتوزع كالآتي 50%في ليبيا ونسبة 32% بسوريا في حين أن نسبة الأطفال المتواجدين في العراق 4% و7% موزعين في مناطق أخرى لكن مع هذا فالحكومة التونسية حسب نفس المصدر لا تحرك ساكنا تجاه هؤلاء الذين عدتهم الجمعية من "ضحايا الإرهاب".

أما الاشكالية الثانية فهي كيفية إعادة إدماج الإرهابيين العائدين من سوريا وليبيا وهم في حدود 600شخص، فهذه المسألة تعد من أكبر تحديات الدولة التونسية، إذ كيف لها إعادة تأهيل هؤلاء ودمجهم في المجتمع من جديد خاصة وأن الظروف التي كانت سببا في

استقطابهم مازالت قائمة وطبعا نقصد البطالة... وغيرها من المشاكل، هذا دون اعتبار الإيدلوجيا التي تجذرت في أدمغتهم حيث من الوارد أن يكونوا هؤلاء من الخلايا الإرهابية النائمة ،أو يمكن أن يعيدوا تنظيم صفوفهم وتصبح عملياتهم داخلية وهنا يمكننا الحديث عن "صوملة تونس" حسب تعبير الأستاذ "أعلية العلاني".

2) على مستوى الدولي:

إن **"الهجرة لم يعد ينظر إليها على أنها قضية سوسيو-اقتصادية محضة، ذلك أنها تحولت في ظلّ سيولة التفاعلات الاقليمية الجارية إلى قضية سياسية أمنية عابرة للحدود الدولية"**(نبيل.ز.24.2011).

ذلك أن ارتفاع عدد الوافدين الغير نظاميين إلى شمال حوض المتوسط يشكل تهديدا فعليا للأمن الأوروبيين وكمثال **نجد "ظاهرة تمركز الأقليات والتجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط في ضواحي المدن الأوروبية الكبرى، وتكوين ما يسمى بالمدن الأكواخ (Bidonvilles)"**(مصطفى.ب.8.9.2006).التي تعتبر مصدر كل الأمراض والأخطار الاجتماعية، إضافة إلى **"خلق البطالة في المجتمع الأوروبي، كون اليد العاملة الرخيصة المتكونة من المهاجرين وأبنائهم تنافس بشدة اليد العاملة الأوروبية في سوق العمل"**(منيرة.ب.104.2008). إلى جانب هذا نجد أن الهجرة الغير نظامية مرتبطة أساسا بالجريمة المنظمة والتي تعد بدورها ظاهرة دولية لا تستثنى في تعاملاتها أي فضاء أو إقليم، أما أنشطتها فهي تختص في عدة جرائم منها تهريب المخدرات وغسيل الأموال والتجارة في الأسلحة والأثار والرقيق، وطبعا المهاجر السري يعد فريسة هامة ومستغلة من قبيل هذه الشبكات، فمن خلال سعيه لتحسين وضعه المادي يجد نفسه في وسط تنظيمات إجرامية (المافيا) تتسم بصرامة العقاب الذي يصل إلى حد الإيذاء الجسدي أو التصفية المادية هذا إن لم يستغلوه كمادة أولية لتجارة الأعضاء والتي باتت ظاهرة مستفحلة خاصة مع كثرة المهاجرين وربما هذا ما يفسر أعداد المفقودين من 2011 إلى اليوم.

أما التهديد الثاني الذي يواجه الدول الأوروبية فهي ظاهرة "الاسلامفوبيا" خاصة مع العودة القوية لحركات الإسلام السياسي في دول جنوب المتوسط، وبالتالي تخوف اوروبا على أمنها ومصالحها بالمنطقة. كما شهدت بعض الدول عمليات إرهابية، كعمليات الطعن والدهس التي

شاهدتها كل من فرنسا وألمانيا، وعملية "شارل أبدو" و "الشانزليزيه" وغيرها من العمليات التي كانت سببا في ارتفاع نسبة العنصرية تجاه مسلمي أوروبا حتى المولودين فيها، وهنا تتقاطع الهويات المسيحية والإسلامية ويصبح الاندماج صعبا في ظل هذا التعصب الديني والفكري وهو ما يعد تهديدا للأمن الاجتماعي لبلدان الشمال. وماعزز هذه المقولة أكثر هو ارتفاع جرائم القتل والاغتصاب والتي عادة ما يكون ابطالها أيضا من المهاجرين الغير شرعيين.

لذلك سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى عقد عدة شراكات مع دول حوض المتوسط لتقريب وجهات النظر وتدعيم الثقافات وتقديم الدعم المادي للنهوض بالجانب التنموي في هذه البلدان وكمثال على هذا ميثاق برشلونة في 27 و26 نوفمبر 1995، حيث تم اعتماد برنامج MEDA وهو عبارة عن دعم مالي مخصص لتمويل التعاون بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطين وتم تقسيمه على مرحلتين الأولى (1995-199) وفيه تحصلت تونس على مبلغ 168 مليون أورو. أما المرحلة الثانية فهي من 2000 إلى 2006 و**"أهم الدول المستفيدة من هذا الغلاف نجد المغرب الأقصى بحصولها على 917 مليون أورو تليها مصر بمبلغ 965 مليون أورو ثم تونس بمبلغ 500 مليون أورو"**(ادريس.م.78.2004).

وهذا من أجل دعم المشاريع والاستثمار خاصة في المناطق الداخلية من أجل الحد من ظاهرة البطالة وبالتالي الهجرة غير الشرعية.

إلى جانب إقامة الندوات والمنتديات كمنتدى (5+5) لمقاومة الإرهاب، والإعلان الصادر عن ندوة وزراء داخلية بلدان غرب المتوسط والذي عقد في مدينة البندقية في نوفمبر 2009، وقد سن سلسلة من الاجراءات لمكافحة جملة من مظاهر الجريمة المنظمة كالإرهاب وغسل الأموال والهجرة الغير قانونية ومنها تسهيل إجراءات منح التأشيرات للشبان الراغبين في الهجرة للعمل، و التعاون من أجل تعزيز حماية الحدود في كل الدول المتوسطية، ورغم أن جل الاتفاقيات تتم بموافقة الاتحاد الأوروبي لكن لكل دولة من دوله استراتيجياتها الخاصة في التعامل مع المهاجرين الغير شرعيين، فنجد مثلا بلجيكيا قد أدمجت هؤلاء الوافدين ومنحتهم الحقوق كاملة كمواطنين بلجيكيين، بينما السياسة الإيطالية وطريقة تعاملها مع المهاجرين ساهمت في توطين عدد كبير منهم وأخرها قانون تغريم

المنظمات الانسانية كمنظمة "أطباء بلا حدود" بـ 5500 أورو على كل مهاجر يتم انقاذه وجلبه إلى إيطاليا وذلك حسب الموقع الاخباري Media 24، وربما يعود هذا القانون إلى تزايد أعباء المساعدات الإنسانية و العجز عن توفير مواردها، و هذه ليست إشكالية إيطاليا فقط فتركيا و الأردن تعايشان نفس الازمة فالأولى تضم اكثر من 21 مخيم و الثانية اكثر من 10 مخيمات و كلها ترهق كاهل الدولة المستقبلة .

خاتمة:

ما يمكن التوصل إليه في الختام هو أن ظاهرة الهجرة الغير شرعية في تونس سواء كانت باتجاه أوروبا أو بؤر التوتر، لها أسبابها ودوافعها، وقد أسلفنا ذكرها. فتونس تعاني هشاشة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي مثلها كمثل سائر الدول العربية التي شهدت ثورات، وهذه الهشاشة أفرزت التباسا للهوية الوطنية والدينية في صفوف الشباب، والأصح اضمحلال هذه الهوية في ظل الأوضاع المربكة التي يعيشونها ويتعايشون في نطاقها، وهذا ما يفسر عزوفهم عن الشأن السياسي عامة. فالانتماء إلى الدولة هو انتماء شكلي لا فعلي. وهنا يمكننا القول بأن فقدان الحس الوطني يدفع بشبابنا إلى التطرف والانحراف. لكن في المقابل فإن الدولة هي المسؤولة عن مثل هذه الجدالات والانحرافات في ظل عجزها عن توفير أسس العدالة الاجتماعية والتأطير الشامل لهؤلاء الشباب، خاصة أمام ما نشاهده من صراع للأحزاب والنخب على حيازة السلطة لخدمة مصالحهم دون الالتفات إلى المصلحة العامة، وأهمها الشباب كفاعلين اجتماعين وسياسيين، عوض أن يكونوا فاعليين "جهاديين" أو مهاجرين غير شرعيين، لهذا على الدولة التونسية إعداد برامج تنموية، توازن خلالها بين التخصصات المدروسة ومتطلبات سوق الشغل، كذلك دعم الاستثمارات الشبابية وتشجيعها، والأهم بناء استراتيجياتاجتماعية وثقافية وسياسة تعتمد على الرؤى الشبابية. أما بخصوص الجانب الديني فيجب أن تعاد هيكلة البرامج التعليمية بخصوص هذا الجانب من خلال اعتماد نماذج مبتكرة تعزز قيم المواطنة وقبول الاخر خاصة لدى النشء وفتح باب للحوارات والنقاشات ضمن ندوات ومؤتمرات تنجز لهذا الغرض لأن الخطر مازال قائما خاصة، بعودة "الجهاديين" من مناطق النزاع.

المراجع باللغة العربية

1. إدريس محمد السعيد(2012)، الاتجاهات معاكسة مواقف الفاعلين الإقليمين غير العرب اتجاه الثورات العربية، السياسة الدولية مركز الاهرام القاهرة العدد 48/188، (91،70).
2. علاني أعلية(2014)، أنصار الشريعة بتونس وتكلفة الظاهرة الارهابية، ورقة علمية قدمت في مؤتمر صعود الراديكاليّة الدينية في العالم العربي في 2014/06/22، عمان الأردن.
3. فرنسيس بيار (2011)،"الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية"، ورقة قدمت في ندوة علمية نظمها المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية يومي 5/4 تموز 2011، بيروت لبنان.
4. عبدلي سعيد (2014)، الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الافريقية: مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية نواكشوط، موريتانيا العدد 62.
5. اللغمانيسليم (1981)، أطروحة تعمق في البحث، حول عملية قفصة، كلية الحقوق والعلوم السياسية تونس، دراسة قانونية.
6. حروري سهام (2009)، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة الفكر جامعة محمد خضير بسكرة، العدد الخامس، (344/352)..
7. الشهاوي عبد الحميد طارق (2009)، الهجرة غير الشرعية (رؤيا مستقبلية) ط 1، الاسكندرية دار الفكر الجامعي.
8. سحباني عبد الستار (2016)، "الشباب والهجرة غير نظامية في تونس"، دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات. للمنتدى التونسي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
9. الهرماسيعبد اللطيف(2015)، "السياسات الدينية في تونس، بين حرية الضمير ودولته الدين". تقرير الحالة الدينية وحرية الضمير، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، بالتعاون مع الصندوق العربي لحقوق الانسان والمرصد الوطني للشباب.
10. الكيلاني عبد الوهاب(1994)، الموسوعة السياسية. ج7، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات.
11. الحسين عثمان وعوض ياسر(2008)، "الهجرة الغير مشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض (131/1).
12. عياد محمد سمير(2008)، الهجرة في المجال الأورو متوسطي (العوامل والسياسات)، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، قسنطينة، جامعة منتوري يومي 29-30 / 04 /2008.

13. مبارك فاتن(2019)، جدلية الدين والدولة في الفضاء العمومي التونسي، قراءة تحليلية لأحداث جامع سيدي اللخمي بمدينة صفاقس (2015)، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، إشراف منير السعيداني.

14. حجي لطفي(2013): بورقيبة والاسلام، الزعامة والإمامة ط2، دار الجنوب تونس.

15. السيد محمود محمد(2014)، "الهجرة غير الشرعية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3554.

16. بخوش مصطفى(2006)، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

17. محمد معمرة(2009)، "أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية، دراسة ميدانية، الجزائر، الأمة العربية، 2009/10/19.

18. بلعيد منيرة(2008)، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الاقليم المتوسطي، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، قسنطينية، جامعة منتوري يومي 30،2008/04/29.

19. مبروك مهدي(2010)، المهاجرون السريون، مذنبون أم ضحايا؟!، الإنساني عدد 50.

20. زكاوينبيل (2016): "جيوسياسية الهجرة السرية بعوض البحر الابيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي، مجلة سياسات عربية، العدد 19 من (33/23).

21. عبد النور ناجي(2008)،"الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، مقال منشور في مداخلات الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، 29-2008/04/30، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة.

التقارير ودراسات

22. دراسة حول المراهقة في حي شعبي في الضاحية الشمالية لتونس العاصمة(2018)، بعنوان "المراهقة في الكرم الغربي سبع سنوات بعد ثورة 14 جانفي 2011 في تونس إعداد جمعية مبدعون.

23. تقرير المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2017، حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية ص3.

24. تقرير منظمة راج تونس بعنوان دعم قضايا الشباب2016 .

25. تقرير حول الارهاب في تونس ضمن الملفات القضائية، إعداد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أكتوبر 2016.

26. مواقع الواب

27. محمد الخشاني: "أسباب الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا" 2005/03/11 نقلا عن موقع الجزيرة نت: shorturl.at/boAN8بتاريخ 2014/11/20.

28. جريدة الشروق 21 جانفي 2017: alchourouk.com.

المراجع الأجنبية:

29. IOM (2008): « Irregular Migration From West Africa To The Maghreb and the European Union : An Overview of Recent trends. » Migration research series N°:32.

30. S.Maher(2015), the roots of radicalisation ? It's identity, stupid, ICSR, Http://icsr.info/2015/06/icsr-insight-roots-radicalisation -identity-stupid/.

31. SofieneBouhdiba(2011) : « les ONg et les Organisations Internationales Face Au Retour Force des Migrations Clandestins Maghrébin ». Université de Tunisie, disponible sur : www.Uclouvain.be/cps/ucl/doc/demo/documentsBouhdida.pdf consulte le 06/03/2011.

32. Unit Nations Development Programme : Human Development report 2005. Samir Radwan. Rural youth unemployment and coping strategies in the Near east and North Africa.Presentation to the IFad governing council round table on promoting livelihood opportunities for rural youth. Rome. Feb 14-15-2007.